بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

# الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

## مجلس النواب -الاثنين فاتح جمادى الثانية 1441 (27 يناير 2020)

## جواب رئيس الحكومة الدكتورسعد الدين العثماني

## السؤال المحوري:

## *"السياسة المائية"*

# فهرس

**توطئة ..... 3**

**أولا- البرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 ... 7**

I.محور تنمية العرض المائي 7

II.المحور الثاني المتعلق بتدبير الطلب وتثمين الماء 9

III.المحور الثالث المتعلق بتقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي 9

IV.المحور الرابع المتعلق بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة 10

V.المحور الخامس المتعلق بالتواصل والتحسيس 10

**ثانيا- مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050 ..... 11**

**خاتمة ..... 14**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين**

**السيد رئيس مجلس النواب المحترم،**

**السيدات والسادة النواب المحترمين،**

## توطئة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "***السياسة المائية***"، وهي المرة الثانية التي نناقش فيها هذا الموضوع في ظرف نصف سنة فقط (جلسة 22 يوليوز 2019)، وهوما يعكس الانشغال البالغ للمؤسسة التشريعية الموقرة بهذا الموضوع الحيوي، وهو انشغال نتقاسمه جميعا، اعتبارا للتحديات التي يطرحها تدبير الموارد المائية ببلادنا، بفعل ضعف التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف، مقابل تزايد الطلب على الماء في إطار مواكبة التطور الاقتصادي الذي تعرفه بلادنا، وضمان أمنها المائي والغذائي.

وهي مناسبة لنستحضر مجددا العناية الخاصة التي يوليها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله للحفاظ على الماء، وضمان الأمن المائي، اعتبارا لدوره الرئيسي في التنمية والاستقرار، في ظل الدينامية الهامة التي يشهدها الاقتصاد الوطني، ولا سيما في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، وما يتطلب ذلك من تعزيز قدرة التزود بالماء.

وفي هذا الإطار، أكد جلالته في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد (2018) على "*الحفاظ على الموارد الاستراتيجية لبلادنا وتثمينها، وفي مقدمتها الماء، اعتبارا لدوره الرئيسي في التنمية والاستقرار*". *كما أضاف جلالته أن "المخطط الوطني للماء، يجب أن يعالج مختلف الإشكالات المرتبطة بالموارد المائية خلال الثلاثين سنة القادمة"، وأن "الحكومة والمؤسسات المختصة، مطالبة باتخاذ تدابير استعجالية، وتعبئة كل الوسائل لمعالجة الحالات الطارئة، المتعلقة بالنقص في تزويد السكان بالماء الصالح للشرب، وتوفير مياه سقي المواشي، خاصة في فصل الصيف*".

وفي نفس السياق، حرص جلالته، حفظه الله، على ترأس عدة اجتماعات خاصة في الموضوع، كان آخرها جلسة العمل التي ترأسها جلالته يوم الثلاثاء 07 يناير 2020، بالقصر الملكي بمراكش، والتي خصصت للبرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، والتي تفضل فيها جلالته بإعطاء تعليماته السامية قصد العمل على تفعيل هذا البرنامج، الذي ستبلغ تكلفته الإجمالية 115.4 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن تمويل هذا البرنامج محدد ومضبوط، ستساهم فيه ميزانية الدولة بحوالي 60 في المائة، بالإضافة إلى مساهمة الفاعلين المعنيين واعتماد شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وانسجاما مع هذا الاهتمام الملكي السامي، وكذا في إطار تنزيل البرنامج الحكومي، فقد جعلت الحكومة السياسة المائية في صميم اهتماماتها من خلال جملة من التدابير الرامية إلى تنمية العرض المائي.

وقد تضمن البرنامج الحكومي للولاية الحالية، في مجال تنمية العرض المائي لوحده، حزمة البرامج والمشاريع الدقيقة والمرقمة التالية:

- إعداد واعتماد المخطط الوطني للماء وتفعيل برامجه؛
- تدبير الطلب على الماء بالرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب، ومواصلة تحويل أنظمة السقي التقليدية إلى أنظمة السقي الموضعية لـ50 ألف هكتار سنويا.
- تنمية العرض المائي ومواصلة تعزيز البنية التحتية والمنشآت المائية، من خلال:

- *مواصلة إنجاز السدود الكبرى، بإنجاز 15 سدا مبرمجا بمعدل 3 سدود في السنة في الفترة الممتدة بين 2017 و2021؛*

- *إنجاز عشرة سدود صغرى سنويا للمساهمة في تلبية الحاجات إلى الماء الشروب بالعالم القروي والري وتغذية الفرشات المائية؛*

- *مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع تحويل المياه من أحواض الشمال إلى الوسط، مع السعي إلى إيجاد آليات ومصادر التمويل؛*
- *تنويع مصادر التزويد بالماء وتشجيع مصادر المياه غير التقليدية؛*
- *معالجة المياه العادمة بالوصول إلى نسبة 60 في المائة بحلول 2020؛*
- *اتخاذ التدابير اللازمة من أجل رفع معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب وتيسير الولوج إلى الصرف الصحي بالعالم القروي.*

**رئيس مجلس النواب المحترم،**

**حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،**

كما لا يخفى عليكم، تعد بلادنا، بحكم موقعها الجغرافي، من بين الدول التي تتسم بتباين كبير في توزيع مواردها المائية في المكان والزمان، مما حتم على بلادنا، منذ ستينيات القرن الماضي، نهج سياسة استباقية وطموحة، بعيدة المدى في مجال الماء، وذلك بفضل الرؤية الملكية السديدة لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، ترتكز أساسا على إنشاء السدود من أجل تخزين المياه في الأعوام الماطرة واستعمالها في سنوات الخصاص.

و قد تمكنت بلادنا بفضل هذه السياسة المتبصرة، التي زادها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، قوة ودعما وتقويما، من تشييد بنية تحتية مائية هامة موزعة جغرافيا على جهات المملكة، والتوفر على رصيد مهم من المنشآت المائية يتمثل في 145 سدا كبيرا بسعة إجمالية تفوق 18.6مليار م$^3$ و130 سدا صغيرا في طور الاستغلال، بالإضافة إلى 14 سدا كبيرا بسعة إجمالية تقدر ب 3.2 مليار م$^3$ و20 سدا صغيرا في طور الانجاز، بالإضافة إلى آلاف الآبار والأثقاب لاستخراج المياه الجوفية، وهو ما مكن من تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وتلبية الحاجيات المائية الصناعية والسياحية وكذا تطوير الفلاحة السقوية على نطاق واسع في ظل ظروف صعبة تتسم بعدم انتظام التساقطات وتوالي فترات الجفاف.

وللتذكير، فقد دخلت الخدمة المائية سنة 2019 سدان كبيران (سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات، وسد تمقيت بإقليم الرشيدية)، كما ينتظر أن تدخل الخدمة 04 سدود كبرى سنة 2020 (سد قدوسة بإقليم الرشيدية، سد سيدي عبد الله بإقليم تارودانت، سد خروب بإقليم طنجة، وسد تودغة بإقليم تنغير)

وتجدر الإشارة إلى أن حاجيات بلادنا للماء ستعرف ازديادا متصاعدا بفعل الزيادة السكانية التي يتوقع أن تعرفها خلال الثلاثين سنة المقبلة:

- ✓ 36 مليون نسمة سنة 2020؛
- ✓ 39,33 مليون نسمة سنة 2030؛
- ✓ 42 مليون نسمة سنة 2040؛
- ✓ 43,5 مليون نسمة سنة 2050.

وبالمقابل، تبين الدراسات المنجزة أن نسبة التساقطات السنوية في تناقص مستمر سنة بعد أخرى، مع تفاوتات مجالية كبيرة.

ومن أجل الاستجابة لاحتياجات وطلبات المواطنات والمواطنين، ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، وكذا البرامج والسياسات القطاعية، ومواجهة الخصاص في الماء، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، خلال اجتماع المجلس الوزاري المنعقد يوم ثاني أكتوبر سنة 2017، وتلك الواردة في الخطاب السامي لجلالته بمناسبة الذكرى الـ 19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، وكذلك تعليمات جلالته خلال الاجتماع الذي ترأسه بمدينة الحسيمة يوم 29 يوليوز 2018، **عملت الحكومة على إعداد البرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، كما أعدت مشروع المخطط الوطني للماء للفترة 2020-2030**، كل ذلك بالموازاة مع مواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة بمجال تدبير الماء، تنفيذا لالتزاماتها المدرجة في البرنامج الحكومي.

وللإجابة على أسئلة السيدات والسادة النواب المحترمين، وبما أنني سبق أن تطرقت بتفصيل لحصيلة مختلف التدابير المرتبطة بالسياسة المائية في جلسة 22 يوليوز 2019 أمام مجلسكم الموقر، فسأكتفي باستعراض المستجدات المرتبطة بكل من البرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي "2020-2027"، ومشروع المخطط الوطني للماء "2020-2030".

## أولا- البرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2027-2020

كما أسلفت الذكر، يأتي إعداد هذا البرنامج تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتتبعه المولوي المباشر، وقد تم التوقيع على الاتفاقية الإطار لإنجاز هذا البرنامج، خلال حفل ترأسه جلالته يوم الاثنين 13 يناير 2020 بالقصر الملكي بالرباط.

وتحدد هذه الاتفاقية شروط وكيفية تنفيذ وتمويل إنجاز هذا البرنامج، الرامي إلى دعم وتنويع مصادر التزويد بالماء الشروب، ومواكبة الطلب على هذا المصدر الثمين، وضمان الأمن المائي، والحد من آثار التغيرات المناخية، بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 2020 إلى 2027

وسيكلف تنزيل مضامين هذا البرنامج غلافا ماليا يناهز 115 مليار درهم، موزعة على محاور البرنامج على الشكل التالي:

- **61** مليار درهم لتنمية العرض المائي؛
- **25.1** مليار درهم لتدبير الطلب وتثمين الماء؛
- **26.9** مليار درهم لتقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي؛
- **2.3** مليار درهم لإعادة استعمال المياه العادمة؛
- **50** مليون درهم لمحور التواصل والتحسيس.

### I. محور تنمية العرض المائي

سطر البرنامج الأولوي الوطني إنجاز سدود جديدة تم اختيارها بتوافق بين مختلف المتدخلين، على أساس فاعليتها في الحد من هشاشة التزويد بالماء في بعض المناطق، وحسب جدولة زمنية دقيقة، وذلك من أجل تعزيز الرصيد الوطني من السدود، بإنجاز 20 سدا كبيرا بسعة 5.38 مليار متر مكعب، مما سيمكن بلادنا من بلوغ سعة تخزين إجمالية تقارب **27.3 مليار متر مكعب** بعد إنهاء الأشغال بهذه السدود.

ومن أجل المساهمة في توفير الظروف الملائمة للتنمية المحلية، يتضمن البرنامج كذلك تعزيز الرصيد الوطني من السدود الصغرى، حيث تم جرد ما يفوق 900 موقعا مؤهلا لإنجاز سدود صغيرة وتلية بها، تشمل مجموع التراب الوطني. وستخضع هذه المواقع لدراسات تقنية واقتصادية وبيئية مفصلة من أجل برمجة السدود القابلة للإنجاز.

ويشمل تعزيز العرض المائي كذلك، استكشاف المياه الجوفية من أجل تعبئة موارد مائية جديدة، لتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق التي تشكو من قلة الموارد المائية السطحية، وكذا إجراءات للرفع من حكامة تدبير الموارد المائية الجوفية من أجل المحافظة عليها وضمان استدامتها.

كما سيتم تقوية العرض المائي وتنويع مصادر التزويد، من خلال إنجاز محطات لتحلية مياه البحر، لتنضاف إلى المحطات المتواجدة بكل من مدن **العيون**، **وبوجدور** **وطانطان**، ومركز **أخفنير**، والمحطات التي توجد حاليا قيد الإنجاز، ونخص بالذكر منها مشروع تحلية مياه البحر لتزويد مدينة **أكادير** بالماء الصالح للشرب وتعزيز السقي بمنطقة اشتوكة، ومشروع تحلية مياه البحر لتقوية تزويد **مدينة الحسيمة** بالماء الصالح للشرب، والذي يوجد في طور التجريب قبل الشروع في استغلاله.

ومن هذا المنطلق، تم في إطار هذا البرنامج، برمجة إنجاز مشاريع جديدة لتحلية مياه البحر لتزويد مدن **الدارالبيضاء الكبرى وآسفي والداخلة** بطاقة إنتاجية تقدر، في حدها الأدنى، ب 243.300 م$^3$ في اليوم.

ومن أجل الاستفادة المثلى وتثمين هذا العرض المائي المهم، وبهدف دعم تأمين تزويد المجال الحضري والشبه حضري بالماء الصالح للشرب، يتضمن البرنامج كذلك إنجاز عدة مشاريع ترمي إلى تقوية الإمدادات من السدود، وإنجاز قنوات نقل المياه انطلاقا من محطات التحلية، وتقوية إنتاج ماء الشرب عبر توسيع محطات المعالجة، وإنجاز وتوسيع محطات تحلية الماء الأجاج. وتشمل هذه العملية العديد من المدن والمراكز ب 39 إقليما.

## II. المحور الثاني المتعلق بتدبير الطلب وتثمين الماء

يشمل هذا المحور إجراءات وتدابير تهم مواصلة الجهود المبذولة في مجال تدبير الطلب وتثمين الماء، سواء في المجال الفلاحي من خلال مواصلة تطوير نظم السقي أو مجال الماء الصالح للشرب عبر تحسين كفاءات تجهيزات الإنتاج وكذا الرفع من مردودية شبكات التوزيع.

وهكذا فإن شق التزويد بماء الري سيتدخل إجمالا على مساحة 510 ألف هكتار، لفائدة 160 ألف من الفلاحين، حيث يروم بالخصوص متابعة إنجاز البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء السقي عبر تحويل واستبدال نُظُم الري التقليدية بالري الموضعي، وإنقاذ الأراضي المسقية بسهل سايس، ومتابعة تنمية وعصرنة دوائر الري الصغير والمتوسط، وإطلاق مشروع التجهيز الهيدرو-فلاحي للمنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب.

وبخصوص الاقتصاد في الماء الصالح للشرب، فإن الإجراءات المبرمجة تهدف إلى تحسين مردودية شبكات التوزيع بالمدن والمراكز الحضرية بنسبة 78 بالمائة في أفق 2027، مما سيمكن من اقتصاد ما مجموعه 207 مليون متر مكعب من الماء سنويا، وترشيد كلفة الاستثمارات الخاصة بالمنشآت والتجهيزات المائية، وكذا ضمان استمرارية التزود بالماء الشروب وتحسين جودة الخدمات.

## III. المحور الثالث المتعلق بتقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي

يهم هذا المحور تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي والقضاء على الهشاشة التي تعرفها بعض المناطق، خصوصا خلال فترات الجفاف.

وستركز هذه الإجراءات على المراكز القروية، حيث سيتم برمجة 659 مركزا بكلفة 5 ملايير درهم، مما سيمكن من تعميم الربط لكافة المراكز القروية.

كما تهم هذه الإجراءات الدواوير حيث سيتم برمجة 7876 دوارا بكلفة إجمالية تقدر ب 9,68 مليار درهم، مما سيمكن من تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب لكافة الدواوير بمجموع التراب الوطني.

## IV. المحور الرابع المتعلق بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

تم اعتماد برنامج وطني مندمج للتطهير السائل بالعالم الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، يهدف إلى مواصلة إنجاز مشاريع التطهير السائل لفائدة 128 مدينة ومركز حضري، وتجهيز 1207 مركزا قرويا بشبكات الصرف الصحي، إضافة إلى إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء.

وسيمكن الشطر الأول من هذا البرنامج من تعبئة 100 مليون متر مكعب سنويا في أفق سنة 2027 وذلك من خلال إنجاز 87 مشروعا، منها 22 مشروعا لسقي ملاعب الكولف.

مؤشرات حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني للتطهيـر السائل

| المؤشر | قبل 2008 | 2018 | الغايات المراد تحقيقها سنة 2022 |
|---|---|---|---|
| نسبة الربط بشبكة التطهير السائل | % 70 | % 76 | % 80 |
| نسبة معالجة المياه العادمة | % 8 | % 45.4 | % 60 |
| نسبة المعالجة الثلاثية | % 0 | % 22.5 | % 50 |
| عدد محطات معالجة المياه العادمة المنجزة | 21 | 140<br>بما فيها 8 قنوات بحرية | |
| عدد محطات المعالجة بالنظام الثلاثي المنجزة | - | 55 | |

## V. المحور الخامس المتعلق بالتواصل والتحسيس

يهدف هذا المحور الأخير إلى تحسين مستوى التنسيق بين جميع المتدخلين في إنجاز هذا البرنامج الوطني، وكذا تحسيس وتوعية مستعملي الماء وعموم المواطنين بضرورة الاقتصاد في استخدامه، والرفع من مستوى إنتاجيته وتثمينه، مع الحرص على إشراك هيئات المجتمع المدني، بهدف ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية لدى الجميع، خاصة لدى الأجيال الصاعدة، عبر قنوات التواصل المباشرة وغير المباشرة وحملات التوعية والأنشطة المدرسية الموازية وتشجيع روح المبادرة وغيرها من الوسائل المتاحة.

ومن أجل السهر على التتبع الدقيق لمضامين هذا البرنامج الطموح، فقد تم إرساء نظام حكامة على ثلاث مستويات:

- لجنة للقيادة برئاسة رئيس الحكومة؛
- لجنة تقنية يرأسها وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- لجان على الصعيد الجهوي يرأسها ولاة الجهات.

## ثانيا- مشروع المخطط الوطني للماء " 2020-2050 "

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، لاسيما خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2018، والذي دعا فيه جلالة الملك، حفظه الله، الحكومة إلى الإسراع بإعداد المخطط الوطني للماء، فقد علمت الحكومة على إعداد مشروع مخطط وطني للماء 2020-2050، يشكل خارطة طريق لمواجهة التحديات المستقبلية في مجال الماء خلال الثلاثين سنة القادمة، طبقا لمقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الذي يلزم بلادنا باعتماد مخطط وطني للماء يمتد على 30 سنة، كما يعتبر امتدادا للبرنامج الأولوي الوطني للماء الذي قدمت معالمه الكبرى أمامكم في الشق الأول من هذا الجواب.

ويأتي المخطط الوطني من أجل توفير نظرة استباقية لدى بلادنا على مدى الثلاثين سنة المقبلة، وكذا لدعم المكتسبات الهامة التي حققتها بلادنا في مجال تدبير الطلب على الماء، ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، وما يوازيه من تزايد الطلب على الماء لتلبية مختلف الحاجيات من الماء بشتى الاستعمالات المنزلية والفلاحية والصناعية على المدى البعيد. كما يروم المخطط تحديد الأولويات الوطنية وبرامج العمل التي تهدف إلى مواصلة تعبئة الموارد المائية في أفق سنة 2050.

ويشكل هذا المخطط ثمرة مجهودات شاركت فيها مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، في إطار مقاربة تشاركية، ومسلسل تشاوري واسع، واستنادا على نتائج مجموعة من الخبرات والدراسات التقنية والإحصائية والاستشرافية.

ويقدم هذا المخطط تشخيصا لقطاع الماء لاسيما الموارد المائية المتاحة وجردا للاستعمالات الحالية والمستقبلية والطلب المعبر عنه.

ويقترح هذا المخطط اجراءات عملية تتمحور حول الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. **مواصلة وتعزيز العرض المائي؛**
2. **تدبير محكم للطلب على الماء؛**

### 3. حماية الموارد المائية والنظم الطبيعية والبيئية وتدبير الظواهر المناخية القصوى.

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، **يضم المخطط برامج العمل التالية**:

- إنشاء 50 سدا كبيرا، لتبلغ السعة التخزينية في أفق سنة 2050 حوالي 32 مليار $م^3$؛
- إنجاز مشاريع للربط بين الأحواض، لتدبير مرن ومندمج للموارد المائية بين مناطق الوفرة ومناطق الاستعمال (04 قنوات للربط: واد لاو-ملوية، سبو-بورقراق-أم الربيع)؛
- إنجاز 20 إلى 30 سدا صغيرا وبحيرة تلية سنويا لدعم التنمية المحلية وفق مقاربة تشاركية بين القطاعات المعنية؛
- تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية عبر تحلية مياه البحر بحجم يصل إلى مليار م3 في السنة، وإعادة استعمال 340 مليون م3 في السنة من المياه العادمة المعالجة في أفق 2050؛
- تدبير محكم للطلب على الماء الموجه للسقي بمواصلة برنامج الاقتصاد في مياه السقي عبر تحويل أنظمة السقي من الانجذابي إلى الموضعي لبلوغ، في أفق سنة 2050، نسبة 70% من المساحة المسقية بالنظم المقتصدة لمياه الري؛
- توسيع المدارات السقوية عبر التجهيز الهيدروفلاحي ل 160.000 هكتار المرتبطة بالسدود؛
- تجميع وتثمين مياه الامطار؛
- مواصلة تحسين مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب لتصل 80 % في عام 2030 و85 % في 2040 كمعدل وطني؛
- تعميم وتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال الحضري ودمج كل المراكز القروية في أنظمة التزويد المهيكلة للماء الصالح للشرب؛
- مكافحة التلوث المنزلي والصناعي والفلاحي وتتبع جودة المياه؛

- المحافظة على المياه الجوفية عبر إرساء تدبير مستدام تشاركي في إطار تعاقدي وتقوية المراقبة؛
- تحسين مستوى الوقاية من الفيضانات عبر تسريع تنزيل مقتضيات قانون الماء، وضع برنامج لتهيئة مجاري الأودية، وتعزيز صندوق محاربة الكوارث الطبيعية؛
- تسريع إحداث مشاريع لحماية النظم الإيكولوجية الهشة، خاصة المناطق الرطبة والواحات؛
- إرساء نظام معلومات وطني للماء.

كما يقترح المخطط عددا من الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والمالية تهدف إلى تحسين الحكامة ودعم التدبير المندمج واللامركزي للموارد المائية.

**وتبلغ الكلفة المالية المرتقبة لهذا المخطط ما يقارب 383 مليار درهم على مدى الثلاثين سنة المقبلة، سيوفر الدعم العمومي جزءا كبيرا منها.**

وتجدر الإشارة أن مشروع المخطط الوطني للماء قد تم تقديمه أمام انظار اللجنة الوزارية للماء خلال اجتماعها المنعقد بالرباط يوم 25 دجنبر 2019 بالرباط تحت رئاسة رئيس الحكومة، والذي خصص للاطلاع على مختلف محاور ومكونات هذا المخطط من أجل تجويده وإغنائه، في أفق عرضه على **المجلس الأعلى للماء والمناخ**.

وستحرص الحكومة، بعد المصادقة على هذا المخطط، على ضمان المستوى اللازم من التنسيق والالتقائية بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، ضمانا لحسن تنفيذ هذا المخطط والبرامج المسطرة فيه، كما ستحرص على تحديد جدولة زمنية دقيقة لإنجاز مكوناته، وكذا إرساء آليات التتبع والتقييم اللازمة لضمان تنفيذه على المستوى المركزي من خلال اللجنة الوزارية للماء وكذا على المستوى الجهوي.

وبالموازاة مع مشروع المخطط الوطني للماء، يتم العمل على إعداد وثائق التخطيط على صعيد الأحواض المائية والمتمثلة في المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية، كما هو منصوص عليها في القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، والتي تحدد، بانسجام مع توجهات المخطط الوطني للماء، الحاجيات المائية لجميع القطاعات المستعملة للماء، كما تضع هذه المخططات التدابير الضرورية التي من شأنها تنمية

الموارد المائية على مستوى هذه الأحواض لتلبية الطلب على الماء على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

## خاتمة

**السيد رئيس مجلس النواب المحترم،**

**السيدات والسادة النواب المحترمين،**

ختاما، أود التأكيد على أن الحكومة مستمرة في الإنصات للاحتياجات المتجددة للمواطنات والمواطنين بخصوص الماء بشتى استعمالاته، وملتزمة بالوفاء بالتزاماتها في برنامجها الحكومي، مستنيرة وبالتعليمات الملكية السامية، النابعة من عنايته المولوية المتواصلة، من أجل ضمان الأمن المائي لبلادنا، وتعبئة الموارد المائية، بالوفرة والجودة اللازمتين لمواكبة دينامية التنمية التي تشهدها بلادنا، مع ما يصاحبها من ازدياد الطلب على الماء، لا سيما في ظل التغيرات المناخية وانعكاساتها السلبية.

**وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.**